الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

نقاشات فكرية وسياسية مع الدكتور فاضل الجلبي

عن أحداث العراق التاريخية ودور الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية

الحلقة الأولى

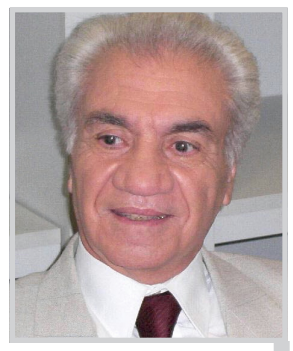

د. كاظم حبيب

المدخل

تحتل الدراسات العلمية والموضوعية التي تستند إلى رؤية عقلانية وجدلية لتجربة العراق السياسية بشكل عام وتجربة الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية التي لعبت دوراً بارزاً ومتميزاً ، سلبياً كان أم إيجابياً ، في الحياة السياسية العراقية بشكل خاص أهمية فائقة للأجيال التي ولدت بعد ثورة تموز ١٩٥٨ أو التي عاشت في ظل حكم البعث الدكتاتوري وتأثرت بأفكار هذا الحزب ورأس النظام ، كما أنها ذات فائدة كبيرة للأجيال الراهنة التي تعيش تحت وطأة الوضع الذي نشأ في أعقاب سقوط النظام الاستبدادي ، وكذلك بالنسبة للأجيال القادمة التي يفترض أن تستفيد منها لبناء العراق الجديد الذي يسعى الشعب لبنائه وفق أسس ديمقراطية تختلف عن الفترات السابقة وعن الطائفية السياسية والفردية والإرادية والعنف وإقصاء الآخر التي كانت ولا تزال تعشش في أرض العراق. ويفترض في مثل هذه الدراسات أن تعالج السياسات والوقائع والأحداث والمواقف والتصرفات المنصرمة في إطار الفترة التي جرت فيها والشروط التي أحاطت بها وتسببت في نشوئها وأثرت عليها ، مع ضرورة امتلاك وعي جديد لتقييمها وتقويمها وفق أسس جديدة تساعد على استخلاص الدروس والعبر منها. أي أن لا تحاسب تلك الأحداث والسياسات والشخصيات وفق المعايير الراهنة بل وفق تلك الأيام ، حيث سادت حينذاك ظروف وشروط ووعي آخر ، ولكن بوعي إنساني وحضاري جديد يساهم في لفظ السلبي والسيئ من التقاليد والعادات والأساليب والأدوات ، وخاصة الفردية والاستبداد والعنف والقسوة وإقصاء الآخر ، وينمي التوجه الإيجابي والديمقراطي واحترام حرية الرأي والاعتراف بالآخر ويعزز التعاون ويكرس الوحدة الوطنية وينمي شعور المساواة مع الآخر. هذا ما يفترض أن يمارسه كل عالم أو باحث اجتماعي أو سياسي يمتلك الأداة العلمية ليمارس بها التحليل الجدلي ويستخلص بوساطتها الاستنتاجات من مجرى البحث ولا ينطلق من أحكام مسبقة يحاول تطويع أداة البحث لها. وهو أسلوب ذاتي متشنج غالباً ما حصل ويحصل لعدد غير قليل من الباحثين حين يسقطون في مطب أحكامهم المسبقة ويستنتجون ما كانوا قد وضعوه مسبقاً لمقالاتهم أو حتى بحوثهم من أحكام. ويمكن أن نلاحظ مثل هذا التوجه غير الموضوعي في الكثير من كتاب السير الذاتية وليس كلهم ، وكذلك بعض أولئك الذين بحثوا في تاريخ العراق أو درسوا شخصياته السياسية والاجتماعية. وخلال السنوات المنصرمة صدرت الكثير من التقييمات والتقويمات للفترة الملكية والفترات اللاحقة التي تستوجب المناقشة والتدقيق ، إذ أن كتابها اكتووا بأوضاع جديدة أكثر مرارة وعقما بحيث أنستهم الكثير من الماضي وعذاباته وجعلتهم يتحسرون على ذلك الماضي غير السليم والفاسد ، لأنهم عاشوا أو ما زالوا يعيشون الأسوأ. وهو أمر لا يمكن قبوله ، إذ لا تحاكم أحداث التاريخ بهذه الصورة. فالمفروض حين نبحث في الشخصيات البارزة والمتميزة أن نتحرى دورهم الوطني العام ومساهماتهم في وضع البرامج الوطنية التي عبأت الناس حولهم أو حول أحزابهم وشعاراتهم ودفع المسيرة الديمقراطية في البلاد أو النضال الوطني لتحقيق الأهداف التي تستوعبها طبيعة المرحلة ، لا أن ننطلق من الأصل القومي أو الإثني أو العائلي أو الديني أو المذهبي لهذه الشخصيات وعائلاتهم ...الخ ، إذ أن الأساس هو الإنسان ذاته وما يفكر به ويعمل من أجله ويمارسه في الحقل الذي نشط فيه والأثر الذي تركه في المجتمع والجديد الذي يقدمه للناس. وتتطلب مثل هذه الدراسة عدم التشديد على الجانب الإيجابي حسب ، بل إبراز الجوانب السلبية أيضاً لا من أجل الحط من قدر هذا الشخص أو ذاك ، بل في سبيل الاستفادة القصوى من ذلك لتجنب السلبي وتنمية الإيجابي. كما أن النقد والتقييم السلبي والإيجابي لنظم الحكم أو لطبيعة السلطة وسياساتها في الدولة الملكية أو الدولة الجمهورية يفترض أن لا يعني بالضرورة نقد هذين الشكلين من أشكال الدولة ، إذ أن الاثنين يمكن أن ينهضا وتمارس الحرية والديمقراطية فيهما، أو أن تمارس سياسات استبدادية ومصادرة الحريات والحياة الديمقراطية وممارسة العنف والقسوة مع الناس أيضاً ، إذ أن ذلك يخضع لطبيعة السلطة السياسية أو نظام الحكم القائم فيهما، إذ أن الملك غالباً ما يكون مصوناً غير مسؤول. وهذا الأمر كان ينطبق على العراق الملكي الدستوري في كل الأحوال.

استناداً لما جاء في أعلاه سأحاول متابعة ما قدمه لنا الدكتور فاضل ألجلبي من تقييمات سياسية شخصية للقوى الحاكمة والمعارضة في الفترات المنصرمة دون أن أعطي لنفسي الحق ، كما فعل الدكتور الجلبي ، في اعتبار ما أكتبه ينطق بالحقيقة لا غير ، فالحقيقة ليست مطلقة بل نسبية! ففي العام ٢٠٠٢ قدم السيد الدكتور فاضل ألجلبي ، وهو الخبير بالنفط والموظف المتمرس في دوائر الدولة في كل النظم السابقة دون استثناء ، ملكية أم جمهورية ، شبه ديمقراطية أم استبدادية مطلقة ، وفي مراكز البحث السعودية الخاصة بالنفط ، محاضرة عن خلفيات التطرف السياسي في العراق ، نُشر عرض لها في جريدة الزمان اللندنية من قبل الصحفي السيد نضال الليثي بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٦ وبعد ثلاث سنوات نشر الدكتور الجلبي تباعاً ثلاث حلقات لمقال واحد في جريدة الحياة اللندنية ابتداء من ٢٠٠٥/٥/٣٠ تحت عنوان "العراق .. ديموقراطية بلا ديموقراطيين! وأخيراً أعقبها الدكتور فاضل ألجلبي بمقال جديد تحت عنوان "دور خلافي للجادرجي في ثورة تموز العراقية" نشر في جريدة الزمان بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٨

منذ العام ١٩٩٢ تسنى لي أن أشارك في أكثر من ندوة أو أستمع إلى أكثر من محاضرة للدكتور فاضل الجلبي في مجال السياسة والاقتصاد والنفط ، أو أن أشارك في مناقشات مباشرة مع أفكاره وبحضوره في فيينا حول الإصلاح الزراعي وغيره ، إضافة إلى متابعتي ومعرفتي بسياساته ومواقفه في العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي وفي أعقاب سقوط النظام الاستبدادي في العراق. وفي هذا المقال ، الذي سيكون من عشر (١٠) حلقات ، سأتناول بالنقاش المسائل الفكرية والسياسية التي تطرق إليها الكاتب ألجلبي ومواقفه منها ، محاولاً الابتعاد عن السقوط في المطب الذي سقط فيه حين حاول معالجة شخصية الأستاذ الجادرجي ووضعه العائلي وانحداره القومي وما إلى ذلك من أمور كان يفترض فيه أن يتجنبها أصلاً وأن لا يكون لها أي دور في تقييم الشخصيات ، إذ أن الأساس هو الإنسان ودوره ومكانته وأفعاله ، وليس قوميته أو دينه أو مذهبه. ولكن مع الأسف لم يتقيد ولم يتعظ الدكتور ألجلبي بالحكمة القائلة "إذا كان بيتك من زجاج فلا ترم الناس بالحجر"! وبرغم أن المحامية والكاتبة السيدة بلقيس شرارة قد نشرت مقالات ثلاثا مهمة وجريئة وموثقة في جريدة الصباح العراقية في أعقاب مقالاته تلك ورداً على ما جاء في مقالاته من تشويه للحقائق وافتراءات لا مسوغ لها وحقد كريه غير مفهوم لشخص الجادرجي ، فأن الرجل لم يتعظ ولا يريد أن يتعلم وليست له أذناً صاغية ، بل يسمع صوته لا غير ، إذ نشر مقالته الأخيرة في جريدة الزمان اللندنية في محاولة جديدة خائبة لتقصير قامة وهامة ودور ومكانة وتأثير الأستاذ الراحل كامل الجادرجي في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية خصوصاً وفي الحركة السياسية العراقية والعربية عموماً.

ما الجديد في ذاكرة وجعبة فاضل ألجلبي حول الحكم والمعارضة في العراق والأستاذ الجادرجي؟

بذل الدكتور فاضل ألجلبي جهداً غير قليل لشحذ ذاكرته حول الأوضاع والصراعات والنزاعات السياسية خلال فترة العهد الملكي والعهد الجمهوري حتى الوقت الحاضر ليقدم لنا ما يعتقد بأنه قد وضع الأسس السليمة للسير صوب الديمقراطية وأن العراق كان بدون ديمقراطيين على رغم ادعاء البعض بالديمقراطية. فعالج من خلال ذاكرته بعض المسائل المهمة التي ستكون موضع مناقشتنا لها بسبب جملة الأفكار والمواقف السياسية الواردة فيها. ولا شك في أن الدكتور ألجلبي قدم جملة من الأفكار العامة المتداولة بشأن الفترات السابقة التي كان وما يزال حولها اتفاق عام ، ولكنه طرح في الوقت ذاته جملة من المسائل التي حاول من خلالها تشويه صورة المعارضة السياسية ومجمل الحركة الوطنية العراقية في سياساتها ومواقفها إزاء نظام الحكم في العهد الملكي ، وكذلك تشويه صورة بعض الشخصيات الوطنية والديمقراطية التي لعبت دوراً مهماً وإيجابياً في حياة العراق السياسية حينذاك وفي ما بعد والتي شكلت مدرسة ديمقراطية جديدة يفترض أن يعتز بها العراقيات والعراقيون. وهذا لا يعني أن عليهم أن يبتعدوا عن توجيه النقد للنواقص أو السلبيات التي رافقتها ، ولكن يبقى السؤال المشروع هو : كيف يفترض أن يتم تناول هذه التجربة؟ أسجل هنا باختصار بعض الموضوعات التي عرضها ألجلبي في محاضرته ومقالاته ، ومنها:

الدكتور فاضل الجلبي

❖ العراق الملكي كان ديمقراطياً ، وكانت فيه مظاهر سلبية ، ولكن قوى المعارضة لم تكن ديمقراطية برغم اسمها الديمقراطي. ونوري السعيد والجادرجي يشكلان نموذجين لقوى الحكم والمعارضة غير الديمقراطية.

❖❖ انتقد انقلاب بكر صدقي ومشاركة جماعة الأهالي به واعتبره بداية لسلسلة من الانقلابات اللاحقة ، واعتبر حركة مايس ١٩٤١ وطنية ، ولكنه انتقد ارتباطها بالجيش فقط.

❖ ميز بين النظام الملكي والحكم الذي كان يقوده نوري السعيد ، وهذا صحيح ، ولكنه لم يشر إلى التناقض بين دور الملك بصفته مصون غير مسؤول دستورياً ، وبين تدخله المباشر والفظ في شؤون الدولة والحكم ، على رغم إشارة الجلبي السريعة إلى دور وتدخل البلاط وعبد الإله في السياسة العراقية.

❖ اتهم بطرف خفي ، ولكنه واضح ، كامل الجادرجي بالطائفية حين وجه الأخير انتقاده المشروع لتأسيس حزب الأمة الاشتراكي على أساس شيعي ولكنه لم ينتقد نوري السعيد على تأسيسه حزب سني.

❖ كان عبد الكريم قاسم وطنياً وديمقراطياً ولم يكن فردياً ، ولكن كان كامل الجاردجي غيوراً شعر بابتعاد الأضواء عنه فتحول إلى معاد لقاسم والوضع الجديد. أستخلص الجلبي هذا الاستنتاج من خلال ملاحظة عابرة للأستاذ الراحل محمد حديد صديق كامل الجادرجي ورفيق نضاله الطويل!

❖ ويرى الجلبي أن العهد الملكي كان فيه الكثير من الإقطاعيين ، ولكن قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدره قاسم يعد طامة كبرى ، ويرى أن هذا القانون هو الذي أزعج الجادرجي لأنه صادر جزءاً من إقطاعياته. ولكنه لم يشر كيف وقف الجادرجي ضد القانون أولاً ، ولماذا يتصدى الجلبي نفسه حتى الآن لقانون الإصلاح الزراعي ثانياً.

❖ يرى أن ثورة ١٤ تموز قد حققت منجزات جذرية ، ومن هنا يأتي موقف الجاردجي ضدها ، لأنها لم تبق على القاعدة الاجتماعية التي كان الجادرجي ينتمي إليها أو يعد جزءاً منها ، بل سعت الثورة إلى تغييرها.

❖ يرى الجلبي أن الجادرجي يعد شخصية أرستقراطية مستبدة وغير ديمقراطية ، رغم ادعاءاته بالديمقراطية ، وهو من أصل انكشاري بسبب اللقب الذي يحمله إذ كان الجادرجي يعبر عن منزلة محترمة في عهد الانكشاريين!

❖ ويرى أن التزام الجادرجي بمبادئ الاشتراكية الديمقراطية البريطانية في بلد لم يكن قد قطع شوطاً في المدنية تطرفاً ، وفي الوقت نفسه كان يرى أن الجادرجي كان يقف ضد إلغاء قانون العشائر!

❖ ويرى أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن ديمقراطياً في عمله القيادي ، بل كان الجادرجي فردياً ومستبداً في الحزب ، وقاد سلوكه في المحصلة النهائية إلى انشقاق في حزبه.

❖ ثم بحث الدكتور الجلبي موضوع العنف وأسبابه في العراق ، ولكنه لم ينس أن يربط ذلك بالجادرجي أيضاً حين تحدث الأخير عن عدم إمكانية التغيير في العراق دون ثورة.

وباختصار كان الجادرجي هو اللازمة في الكتابات التي مررنا عليها بسرعة وأشرنا على أهم أفكارها ، برغم ما فيها من ضعف وغياب الموضوعية والمنطق الشكلي دع عنك غياب المنطق العلمي عن المقالات ، إضافة إلى غياب التوثيق والتدقيق في ما يكتب.

من الممكن أن نتواصل في عرض بعض الموضوعات المماثلة لما تضمنته مقالات الدكتور فاضل ألجلبي حيث كان الأستاذ كامل الجادرجي محورها المركزي ، إذ سلط عليه جام غضبه لا في سبيل استخلاص الدروس من تلك الحقبة الغنية بالأحداث وإنصاف سياسته ودوره ومكانته في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية ، بل من أجل الإساءة للراحل الجادرجي من جهة ، و(تبويش) احتمال بروز هذا الحزب من جديد في الوضع العراقي الراهن ليلعب دوره في أوساط الطبقة الوسطى العراقية ، على رغم ما يبدو على هذا الحزب في الوقت الحاضر من ضعف وتشتت وإنهاك ، من جهة أخرى. وقبل الانتهاء من هذه الحلقة لا بد من الإشارة إلى أن الهدف من هذه المقالات التي كتبها الدكتور ألجلبي لم تكن إفادة القارئ بما كان يجري في العراق ، بل بدا لي بوضوح وكأن هناك تصفية حسابات مع الأستاذ كامل الجادرجي لا أعرفها شخصياً ، إذ أن الرجل لم يعد موجوداً ليدافع عن نفسه ، ولهذا لا بد من أن يتولى الديمقراطيون العراقيون البحث في هذا الموضوع لا دفاعاً عن الأستاذ الجادرجي فهو لا يحتاج إلى دفاع ، بل من اجل توضيح الحقائق التاريخية التي حاول الدكتور ألجلبي تشويهها وممارسة أسلوب غير علمي وانتقائي وشخصي بحيث يقود إلى خلق انطباعات غير سليمة عن قوى الحركة الوطنية والديمقراطية في تلك السنوات وعن المعارضة السياسية العراقية وعن الأستاذ كامل الجادرجي. وعلينا أن نتنبه إلى أن محاولة تشويه الجادرجي تجري في فترة استثنائية يحتاج الشعب العراقي فيها إلى النموذج الذي يحتذى به وهو ما يجري العمل لتحطيمه ، كما أشارت إلى ذلك بصواب كبير السيدة بلقيس شرارة في مقالاتها السالفة الذكر وتحت عنوان تحقيقات. وقبل البدء بالمناقشة أجد مناسباً أن أثبت بعض النقاط المهمة:

❖ لم أكن يوماً ما عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي أو نصيراً له ، كما لم أكن باستمرار من مؤيدي سياسات ومواقف الأستاذ الجادرجي أو حزبه ، إذ كنت ، ولعقود أربعة ، عضواً في الحزب الشيوعي العراقي والتزمت بسياساته ومواقفه ، وكانت للحزب مواقف اختلف فيها وأخرى اتفق فيها مع سياسات الأستاذ الجاردجي والحزب الوطني الديمقراطي حتى رحيله. ولكن كان هناك باستمرار احترام وتقدير لمواقف الحزب ورئيسه حتى في حالة الاختلاف معه ومع حزبه. وكان الانتقاد بينهما متبادلاً ، برغم تعاونهما في فترات مختلفة ، وخاصة في فترة تشكيل ونضال جبهة الاتحاد الوطني التي كانت المهيئ والمعبئ والمشارك والمساند لثورة تموز ١٩٥٨.

❖ إن غياب سياسي عراقي مثل الأستاذ الراحل كامل الجادرجي ، لا يعني الكف عن تقييم وتقويم نضاله وأدوات وأساليب عمله وسياساته ومواقفه وكتاباته وتجربته، بل هي ضرورية جداً ، وخاصة في مرحلتنا النضالية الراهنة ولكن السؤال هو : كيف نتناول مثل هذه الشخصيات أولاً ، وما هو الهدف من هذا التناول ثانياً وما هي الأدوات التي نستخدمها في البحث والتحليل واستخلاص النتائج ثالثا ، وكيف نستفيد منها للتأثير الإيجابي على مجرى الأحداث في بلادنا رابعاً؟ كما لا أريد السكوت أو التغطية التي يمكن أن يكون قد وقع فيها في حياته السياسية ، إذ أن من يعمل لا بد وأن يرتكب أخطاء في عمله ، ولكن العبرة في أسلوب تناول تلك الأخطاء أولاً ، وفي فهم الأوضاع السائدة حينذاك إلى ارتكاب مثل تلك الأخطاء ثانياً.

❖ ووفق قناعتي الشخصية ، حيث عايشت الأحداث وساهمت في النضال منذ أوائل الخمسينيات وفي سنوات العهد الملكي وسنوات العهود اللاحقة ودرست الفترة التي لم أكن مولوداً فيها أو صبياً لا يفقه السياسة ، أجد ضرورة أن اثبت واقعاً لا خلاف عليه هو : ليس هناك من حزب سياسي معارض في العراق لم يرتكب أخطاء سياسية بهذا القدر أو ذاك ، كما يمكن أن ينطبق هذا التقدير على الشخصيات السياسية الوطنية دون استثناء. ولكن الاختلاف يبرز في حجم ومخاطر وأضرار تلك الأخطاء والأسباب التي أدت إليها. ولكن الخطأ الأساس والرئيس والفادح لم ترتكبه قوى المعارضة وشخصياتها البارزة بأي حال ، بل ارتكبته بإصرار وعناد مريعين قوى الحكم وشخصياته الأساسية ، أي ان الخلل كان في طبيعة الحكم وشخصياته السياسية وأساليب وأدوات عمل السلطة السياسية ومؤسساتها الدستورية ومواقف الحكم من الدستور والقوانين الصادرة عنه والممارسات الفعلية للحكم ، ولا يمس الأمر النظام الملكي بالضرورة. فالملك من حيث المبدأ كان مصوناً غير مسؤول ، برغم أن البلاط في فترة وصاية عبد الإله بن علي بن الحسين على عرش العراق كان يتدخل بفظاظة بالغة في تنصيب رؤساء الوزارات والوزراء وفي الانتخابات وتحديد النواب وفق تصريحات الحكام أنفسهم. وعلينا أن نشير هنا إلى أن البلاط كانت له حصة معينة من عدد مقاعد المجلس النيابي يفوز بها من خلال تدخل الحكومة ، تماماً كما كانت تفوز قوى الحكومة وفق المقاعد المخصصة لها. ولم يكن يتم ذلك وفق انتخابات نزيهة ونظيفة وحرة ، بل بتزوير الانتخابات. وكان نوري السعيد أكثر صراحة ووقاحة في طرح حقيقة هذا الموقف حين تحدى النواب مؤكداً أنهم لن يفوزوا في الانتخابات إن رفضت الحكومة تأييدهم. وهو ما أكده الدكتور الجلبي في مقالاته السالفة الذكر.

❖ إن دراسة سياسات ومواقف الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية في العراق ليس الهدف منها التفتيش عن الأخطاء والنواقص حسب، بل التحري عن الجوانب المشرقة وما ساهمت به من عملية تنوير فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ودينية في المجتمع، لكي تستكمل الصورة، ومن ثم يعطى تقديراً عاماً ليمكن الاستفادة من دروس الماضي للحاضر والمستقبل. وأن المهم في الدراسة هو إبراز برامج تلك الأحزاب والشخصيات وكيف كانت تسعى لتنفيذ تلك البرامج وما تأثيرها على فكر ومواقف الإنسان العراقي. فحين تناولنا شخصية فهد (يوسف سلمان يوسف) سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي (١٩٠١-١٩٤٩) بالدراسة والتحليل مثلاً ، لم نفكر في إبراز أخطائه أو حسناته بالدرجة الأولى ، بل فكرنا في العمل الذي مارسه وما أنجزه والبرامج التي تقدم بها ودوره في الحركة الوطنية وبرزنا التباين في خطابيه الوطني والأممي في المجتمع العراقي ، ثم بحثنا من خلال ذلك طبيعة شخصيته وأساليب عمله وأدواته وطريقة تعامله مع القوى الأخرى ومع المثقفين وتأثيره الفكري والسياسي على الحزب والحركة الوطنية العراقية ، وما وقع به من أخطاء وما قدمه من إيجابيات للحركة الوطنية العراقية وللحزب الشيوعي. ولم يكن همنا الإساءة له ولا مدحه ، بل إنصافه من جهة ، والاستفادة من الدراسة لصالح الآخرين الذين سيعقبونه في تحمل المسؤولية في العراق وفي الحركة الوطنية العراقية وفي الحزب الشيوعي العراقي من جهة أخرى.

❖ الأسئلة التي تواجهنا بعد قراءة مقالات الدكتور الجلبي هي الآتية، التي يفترض الإجابة عنها: هي الآتية: هل كان الدكتور الجلبي موضوعياً في مقالاته؟ وهل أنصف الأستاذ الراحل الجادرجي ، أم بذل المستحيل وفتش كالفأر في كل زوايا الكتب ليلتقط ما كتبه مخالفوه بشكل خاص بما يسيء إليه ويحط من منزلته في صفوف الشعب وفي الذاكرة العراقية الجمعية دون أن يتنبه إلى احتمال وقوع هؤلاء في أخطاء عند تقييم شخصية كامل الجادرجي؟ ولكن، هل نجح في ذلك، أم كشف عن شخصيته المشوشة ومحاولة شخصنة الأمور أمام القارئات والقراء الكرام بالطريقة التي عالج بها هذه الشخصية الوطنية والديمقراطية العراقية؟ هذا ما سنحاول أن نكشف عنه في الحلقات القادمة.

كامل الجادرجي في السجن ١٩٥٧

الملك فيصل ..مع نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد العراقي الاردني ١٩ مايو ١٩٥٨

الملك ..في افتتاح البرلمان وكالعادة دائما الامير عبدالاله بجواره